# دور النفقات الحكومية الاجتماعية في تحقيق النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري


إعداد

**د. وفاء محمد سالمان**

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة - جامعة الزقازيق

wafaasalman1964@yahoo.com

**د.محمود محمد عارف**

مدرس الاقتصاد – كلية التجارة - جامعة الزقازيق

mahmoudaref254@gmail.com

**إسراء حمدي عبدالجواد السيد**

المعيدة بالمعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق

esraahamdy217@gmail.com



**مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق**

**المجلد السابع والأربعون - العدد الرابع أكتوبر 2025**

**رابط المجلة:** https://zcom.journals.ekb.eg/

## الملخص

استهدفت الرسالة تحليل الدور الذي تلعبه النفقات الحكومية ذات الطابع الاجتماعي في تعزيز النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر، وهو النمو الذي لا يقتصر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة فحسب، بل يمتد أثره ليشمل مختلف شرائح المجتمع، خاصة الفئات الهشة والمهمشة. واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي والتحليلي، من خلال تحليل سلاسل زمنية لبيانات النفقات الحكومية على قطاعات التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية خلال الفترة من (1991-2023) وربطها بمؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشرات الفقر واللامساواة. كما تم استخدام نماذج الاقتصاد القياسي، مثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL)، لفحص العلاقة السببية والاتجاهية بين المتغيرات. كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين النفقات الحكومية الاجتماعية والنمو الاحتوائي، حيث ساهمت هذه النفقات في تحسين مستويات رأس المال البشري، وتقليل الفجوة في توزيع الدخل، وزيادة فرص المشاركة الاقتصادية للفئات المحرومة. ومع ذلك، أشارت النتائج إلى أن كفاءة توزيع هذه النفقات لا تزال محدودة، وأن الأثر الإيجابي للنفقات مشروط بمدى الشفافية والحوكمة الجيدة في تنفيذ السياسات المالية. توصي الرسالة بضرورة تبني استراتيجية مالية توسعية مستدامة تركز على القطاعات الاجتماعية، مع تعزيز آليات الاستهداف وتقييم الأثر، لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في مصر.



**الكلمات الدالة:** النفقات الحكومية الاجتماعية، النمو الاحتوائي، نموذج ARDL.

## 1. مقدمة

تُعد مشكلتا الفقر والبطالة من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية، ومنها مصر، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن نحو 60% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر عام 2024. كما بلغ خط الفقر الوطني حوالي 31.08% عام 2023، في حين بلغ مؤشر الفقر الدولي 1.67%. ويواكب ذلك ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى 7.4% في عام 2023، مع تفاوت ملحوظ بين الجنسين، حيث سجلت البطالة بين الإناث 46% مقابل 12.8% للذكور، ما يعكس خللاً في توزيع الفرص الاقتصادية.

في هذا الإطار، برز مفهوم النمو الاحتوائي كاستراتيجية تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يشمل جميع فئات المجتمع، ويضمن توزيعًا عادلًا لثمار التنمية. يتميز هذا النمو بأنه يعالج الفقر والبطالة من الجذور، على عكس بعض المؤشرات الأخرى كالتنمية البشرية أو عدالة توزيع الدخل، التي تتعامل مع هذه المشكلات بشكل لاحق. ويُعرف النمو الاحتوائي بأنه النمو الذي يدمج بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي من جهة، وعدالة توزيع الفرص والمشاركة المجتمعية من جهة أخرى، بما يعزز التماسك الاجتماعي ويحد من الفجوات الاقتصادية.

وقد أولت الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا بالسياسة المالية لتحقيق هذا النوع من النمو، من خلال ضبط الإنفاق العام، وتحسين كفاءة الموازنة، وزيادة الاستثمار في القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، ودعم برامج الحماية الاجتماعية كـ "تكافل وكرامة". وتُعد النفقات الاجتماعية أداة مركزية في تحقيق النمو الاحتوائي، حيث تسهم في تمكين الأفراد اقتصاديًا، وخلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة، خاصة في المناطق المهمشة.

ويتقاطع النمو الاحتوائي مع مفاهيم مثل التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، حيث يشتركون في السعي لتحسين حياة الأفراد وتوفير فرص العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع ضمان استمرارية الموارد للأجيال القادمة. وفي ظل غياب المنافسة الكاملة وفشل السوق في بعض الحالات، يبرز دور الدولة في توجيه الاقتصاد، غير أن هذا التدخل يجب أن يتم بتوازن لتجنب سلبيات مثل ظاهرة المزاحمة أو الإفراط في الإنفاق. من هنا، فإن تبني سياسات مالية فعالة وموجهة نحو دعم الفئات الهشة والقطاعات الحيوية، يشكل الأساس لتحقيق نمو اقتصادي احتوائي ومستدام يعزز الاستقرار والعدالة الاجتماعية في مصر.

## ▪ مشكلة الدراسة وأسئلتها

يُعد تحقيق النمو الاحتوائي أحد الركائز الأساسية لأي استراتيجية تنموية تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة على نطاق واسع. ويقصد بالنمو الاحتوائي ذلك النوع من النمو الذي يحقق معدلات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، بالتوازي مع ضمان توزيع عادل لعوائد هذا النمو، بما يُمكّن مختلف شرائح المجتمع، وخاصة الفئات الفقيرة والمهمشة، من المشاركة الفعلية والاستفادة من عملية التنمية.

وفي هذا السياق، ورغم التوسع في برامج الحماية الاجتماعية وزيادة الإنفاق الحكومي على قطاعات التعليم والصحة والدعم النقدي المباشر خلال السنوات الأخيرة، إلا أن مؤشرات الفقر والتفاوت الاجتماعي ما زالت تسجل مستويات مقلقة. فقد بلغ معدل الفقر في مصر نحو 31.08٪ (وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2023)، كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ما يقرب من 60٪ من السكان يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر الدولي حتى عام 2024. وفي المقابل، استحوذت النفقات الاجتماعية على نحو 20.4٪ من إجمالي الإنفاق العام خلال العام المالي 2023/2022، وهو ما يُثير تساؤلات حول مدى كفاءة هذه النفقات في تحقيق أهداف النمو الاحتوائي. وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل البحثي التالي:

**"إلي أي مدي أسهمت النفقات الحكومية الاجتماعية في تحقيق النمو الاحتوائي في الاقتصاد المصري؟"**

ويتفرع من التساؤل الرئيسي السابق السؤال الفرعي التالي:

**هل النفقات الحكومية الاجتماعية ذات تأثير معنوي علي النمو الاحتوائي؟**

## ▪ أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلي الاتي:

1. أن السياسة المالية لها عدة أهداف يأتي في مقدمتها هدف واضح وصريح، هو "رسم وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة، وتنسيق الموازنات، وترشيد وضبط الإنفاق الحكومي، وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظامها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لتوضيح الآليات التي يمكن من خلالها

حدوث الآثار التوزيعية للسياسة المالية مع التركيز على دور النفقات الاجتماعية لتحقيق مفهوم النمو الاحتوائي.

2. قلة الأبحاث التطبيقية في المكتبة المصرية المتعلقة ببحث ودراسة دور النفقات الاجتماعية في تحقيق مفهوم النمو الاحتوائي.
3. إذا كانت معظم مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية تركز في بعض الأوقات علي الأهداف قصيرة الأجل، والبعض الأخر تركز علي الأهداف طويلة الأجل، فإن مفهوم النمو الاحتوائي يعرض اتجاهًا جديداً، يأخذ بعين الاعتبار كيفية الدمج والتنسيق ما بين أهداف النمو قصير الأجل، وأهداف النمو طويل الأجل والمتعلقة بعدالة توزيع الدخل ومحاربة الفقر، حيث تُبني أهداف الأجل الطويل المتعلقة بعدالة توزيع الدخل علي تمكين الفقراء من الحصول علي فرص العمل من خلال دعم برامج التعليم والتدريب والصحة، بينما تركز أهداف الأجل القصير المتعلقة بعدالة التوزيع علي برامج الدعم النقدي.
4. تسعي الدراسة إلى المساهمة في تحديد موقف النفقات الاجتماعية مع التركيز على الإنفاق على التعليم، والصحة، والتشغيل وذلك لتحقيق مفهوم النمو الاحتوائي.

- **أهداف الدراسة**

يتمثل هدف الدراسة في محاولة دراسة وتحليل دور النفقات الاجتماعية في الاقتصاد المصري لتحقيق مفهوم النمو الاحتوائي، بالإضافة إلى مدي فعالية السياسة المالية المستخدمة في تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعنية بتحقيق النمو الاحتوائي، وذلك للتعرف علي الإجراءات التي يمكن أن تسهم فيها النفقات الاجتماعية لتحقيق مفهوم النمو الاحتوائي.

- **فرضية الدراسة**

وفقاً لما سبق ومن التساؤل البحثي تم صياغة الفرض التالي، والذي تسعي الدراسة لاختبار مدي صحته:

**"يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين النفقات الاجتماعية والنمو الاحتوائي"**

## 2. الدراسات السابقة

سوف يتم تناول الدراسات السابقة، من خلال ثلاثة محاور، هما: النمو الاحتوائي، النفقات الحكومية، والعلاقة بين النمو الاحتوائي والنفقات الحكومية.

**المحور الأول: بعض الدراسات التي تناولت النمو الاحتوائي**

1) **يوسف (2023): "الاقتصاد المصري نحو التحول للاقتصاد الأخضر في ظل النمو الاحتوائي الفترة 2019- 2015"**

تسعي هذه الدراسة إلي إظهار الدور الرئيسي للاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في مصر خلال الفترة من 2015-2019 لتحقيق أهداف الدراسة وقد اعتمدت الدراسة علي تكامل المنهجين التحليلي والوصفي لشرح تأثير الاقتصاد الأخضر علي النمو الكلي في مصر خلال فترة الدراسة، كما قدمت الدراسة نموذجاً لتحليل العلاقة بين التنمية المستدامة والانتقال إلي الاقتصاد الأخضر والنمو الاحتوائي.

2) **داوود، وآخرون (2023): "محددات النمو الاقتصادي ا:لاحتوائي في الاقتصاد المصري من 2020-1990"**

يناقش البحث محددات النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة من 1990-2020 وذلك من خلال الاعتماد علي مؤشر النمو الاحتوائي كمتغير تابع ومجموعه متغيرات مستقلة وهي (الانفاق علي التعليم- الانفاق علي الصحة- الاستثمار الخاص المحلي -الاستثمار الأجنبي المباشر – معدل نمو الناتج المحلي – معدل النمو السكاني- معدل التضخم- الانفتاح علي الاقتصاد العالمي- الائتمان المصرفي)، وذلك باستخدام أسلوب التكامل المشترك بطريقة Johansen، وقد توصل البحث إلي أن هناك توازن طويل الأجل بين مؤشر النمو الاقتصاد الاحتوائي والمتغيرات المحددة له وان النمو الاقتصاد الاحتوائي في مصر يتأثر بشكل إيجابي بكلا من الانفاق علي التعليم وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والانفتاح علي الاقتصاد العالمي والائتمان المصرفي، ويتأثر بشكل سلبي بكلا من الانفاق علي الصحة والاستثمار الخاص ومعدل النمو السكاني ومعدل التضخم كما أظهرت النتائج معنوية جميع المتغيرات عند مستوي 5% ماعدا معدل النمو السكاني والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم التوصل إلي أن النمو الاقتصادي لم يكن احتوائياً في الاقتصاد المصري.

**3) Max, et al. (2022):**

**"Inclusive Growth and Climate Change Resilience: A Scoping Study of Existing Policy in Selected ASEAN Countries Fiscal Implications"**

تناولت الآثار المالية للنمو الاحتوائي والقدرة علي الصمود مع تغير المناخ، من خلال دراسة نطاق السياسة الحالية في البلدان المختارة من جنوب شرق آسيا، وقد ناقشت قضايا النمو الاحتوائي

والصمود مع تغير المناخ العاملي والمحلي قبل كوفيد، وأن تلك الدول تتدخل في الأهداف المالية للاستقرار والعمالة الكاملة والنمو المستدام، وتدرك أهمية العمل المنسق نحو نتائج واجراءات حكومية شاملة ومستدامة، وأن تعديل السياسات الحالية بإضافة برامج لنموذج (مقياس واحد يناسب الجميع) لا يمكن أن يعالج هذه القضايا بشكل فعال، والسياسات المتبعة يمكن أن تقلل من عدم المساواة، وعزز مقاومة تغير المناخ وتحقيق نتائج مستدامة في ظل سياسة مالية متكاملة، وتحقق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاحتوائي ونتائج التنمية المستدامة بشكل متزامن.

**(4) Bakary, et al. (2021):**

**"Digital drivers of inclusive growth in Africa and Latin America and Caribbean"**

تناولت المحركات الرقمية للنمو الشامل في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وبينت أن التحول الرقمي يُحدث ثورة بالاقتصادات من خلال التطورات التكنولوجية السريعة بالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. فتكافح البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لكسب موطئ قدم في الاقتصاد الرقمي العالمي لمواجهة محدودية القدرات والمهارات الرقمية والقواعد العالمية والإقليمية المجزأة، كما أن الاستقرار السياسي والديمقراطية والمساواة عرضة للفشل بسبب ضعف الحوكمة وإساءة استخدام التكنولوجيا الرقمية، ويقدم تقرير التعاون الإنمائي 2021 أحدث الأدلة وتحليل للسياسات من خبراء الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، ويزود منظمات التنمية الدولية بإرشادات وممارسات تضع أهداف التنمية المستدامة بمركز التحول الرقمي.

**(5) Jarvis, et al. (2021):**

**"Growth in the Economic governance reforms to support inclusive Middle East, North Africa, and Central Asia"**

تناولت الدراسة إصلاح الحوكمة الاقتصادية لدعم النمو الاحتوائي بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطي، حيث تشكل الاصلاحات الاقتصادية والحد من الفساد عنصراً أساسيا لتحقيق نمو أكبر في ظل كوفيد -19، وأن قوة الحوكمة تقترن بتحسن الأداء الاقتصادي، والفساد يضعف الحوكمة ويضاءل الثقة بالحكومة والمؤسسات، وقد عرضت الدراسة اهم المجالات المعززة للحوكمة مكافحة الفساد لتحقيق الاهداف الاقتصادية وترصد لإصلاحات الحوكمة ومكافحة الفساد

في جورجينا والتي قدمت زيادة بالإيرادات الضريبية. ونفذت معظم البلدان إصلاحات لتقوية الإدارة المالية العامة وتعزيز سيادة القانون وتحسين بيئة الأعمال، ومعالجة مواطن الضعف المالية المرتبطة بالشفافية والمسائلة.

**6) Askarova (2021):**

**"Possibilities and challenges of inclusive economic growth in countries"**

الغرض من دراسة هذا الموضوع هو النمو الشامل والنمو الاقتصادي الشامل في أراضي جمهورية أوزبكستان. وباستخدام الطريقة النظرية للتحليل، يتم تحليل نتائج الدول المتقدمة في العالم، وكذلك حالة اقتصاد آسيا الوسطى، ولا سيما جمهورية أوزبكستان. وتكشف طريقة الملاحظة عن تأثير النمو الاقتصادي الشامل على مستوى معيشة ورفاهية سكان العالم. ويقارن المقال بيانات حول تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على اقتصادات العالم وجمهورية أوزبكستان، والتي بدأت في عام 2019، وتنعكس عواقبها على النمو الاقتصادي الشامل. يتم وضع توقعات التنمية الاجتماعية حتى عام 2030، ويلعب عامل التنمية هذا دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي الشامل. ونتيجة هذه الدراسة هي الاستنتاج حول أهمية مؤشر النمو الشامل الذي يمكن أن يحل محل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. مؤشر التحليل الشامل للمعلومات المتعلقة بمختلف جوانب المجتمع. يمكن أيضًا استخدام هذا المؤشر للتنبؤ بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة.

**7) معن (2020): "محددات النمو الاحتوائي: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري"**

يناقش البحث محددات النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة من 1980-2018 حيث استعرضت الدراسة الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومفهوم النمو الاحتوائي وتطوره، مع بناء نموذج قياسي للنمو الاحتوائي بالاعتماد علي المتغيرات الاقتصادية المفسرة له وذلك من خلال اختبار جذر الوحدة ثم تحديد معادلة النمو الاحتوائي باستخدام أسلوب التكامل المشترك بطريقة (Johansen)، وقد توصلت الدراسة إلي استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الأول وأنها متكاملة وأن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل، وأن النمو الاحتوائي في مصر يتأثر بشكل إيجابي بكل من الانفاق علي التعليم والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والائتمان المقدم غلي القطاع الخاص (القروض المصرفية ) في المقابل يتأثر سلباً بكل من الانفاق علي الصحة والاستثمار الخاص المحلي ومعدل النمو السكاني ومعدل التضخم، كما

أظهرت النتائج معنوية متغيرات الدراسة عند مستوي 5% عدا الاستثمار الأجنبي ومعدل النمو السكاني.

**8) شعبان (2020): "دعم السياسة المالية للنمو الاحتوائي"**

تسعي هذه الدراسة إلي إظهار الدور الرئيسي للنمو الاحتوائي، وحتمية دعم السياسة المالية بما تملكه من أدوات هامة، تستطيع توجيه مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية بما يعود بالنفع والخير علي جميع الافراد داخل المجتمع، وهذا هو مبتغى النمو الاحتوائي المستدام. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة، وذلك من خلال دراسة وتحليل السياسة المالية للدولة والعمل على تهيئتها لدعم النمو الاحتوائي.

**9) حسن (2018): "النمو الاحتوائي: مدخل لتوزيع متوازن"**

في إطار الاصلاح الاقتصادي المصري وتحقيق التنمية الشاملة، عبر منظور شامل للمعالجة لمفهوم النمو الاحتوائي والتوزيع المتوازن لعائدات النمو، وتعميق برنامج الإصلاح، وربطه بالنمو المستدام ليشمل الجميع، وبينت الدراسة ضرورة استمرار سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن الإنمائي، وتشير ان التجربة المصرية تتشابه مع تجارب البلدان التي تخطت العديد من العقبات التي تواجه مصر حالياً، من خلال تحسين مستوي المعيشة ويتطلب ذلك الاصلاح إجراءات إضافية لضمان شمول النمو الاقتصادي لأكبر قاعدة من المستفيدين، وأوصت الدراسة بتوفير فرص استثمارية مرنة، وتحفيز الاستثمار بالمشروعات بكافة القطاعات وخاصة قطاع الخدمات.

**10) Omar (2018):**

**"Measuring inclusive growth in Egypt over a decade"**

قامت بقياس النمو الشامل في الاقتصاد المصري باستخدام "دالة الفرص الاجتماعية" خلال الفترة من 2004-2015، وتوصلت الدراسة إلي أن النمو لم يكن نمو شامل خلال الفترة من 2008-2011 حيث عاني المواطنين من عدم التمتع والإحساس بالرفاهية ومن عدم العدالة في توزيع الدخل، وفي أحوال كثيره عدم وجود نمو للرفاهية، إلا أنه تحسنت عدالة التوزيع بشكل كبير فاق النمو السلبي للرفاهية، مما أدي إلي نمو شامل مرتفع.

**11) Elshawarby (2017):**

**"Inclusive Growth and forward looking macroeconomic Polices"**

تناولت الدراسة سياسات الاقتصاد الكلي أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي الاحتوائي ، بالإضافة إلي دور الهيكل الاقتصادي والتركيب القطاعي للنمو، وأشارت إلي أن النمو في القطاعات كثيفة العمل يكون له تأثير إيجابي علي النمو الاقتصادي وبخاصة في الدول التي يعيش أغلبية الفقراء في المجتمع في المناطق الريفية ويعتمدون علي النشاط الزراعي.

**12) حنفي (2017): "النمو الاحتوائي"**

تستهدف الدراسة الحالية التعرف على أحدث مفاهيم النمو الاقتصادي ألا وهى النمو الاحتوائي، والذى برز في إطار الانتقادات الموجهة لنموذج التنمية المبنى على قاعدة أثر التساقط لثمار النمو الاقتصادي والتحديات التي تواجه النظام الاقتصادي العالمي كالفقر والبطالة وتفاوت توزيع الدخول والثروات. وتوضح النتائج أهمية تبنى بعض السياسات الضرورية لتدعيم النمو الاحتوائي وتشمل الاستثمار في رأس المال البشرى، السياسات المالية والنقدية، سياسات الحماية الاجتماعية، التشغيل، البنية الأساسية والمؤسسات. وقد تضمنت رؤية مصر ٢٠٣٠ هدفاً رئيسياً يتمثل في تحقيق نمو احتوائي ومستدام ومتوازن في ضوء التصاعد المطرد في معدلات الفقر والبطالة واتساع الفجوة الداخلية بين فئات المجتمع.

**13) Tella & Alimi (2016):**

**"Determinates of Inclusive in Africa: Role of Health and Demographic Change"**

قامت الدراسة ببحث دور النمو السكاني والصحة علي النمو الاقتصادي الاحتوائي في عينة مختارة من 14 دولة إفريقية وتوصلوا إلي أن النمو السكاني يقلل من النمو الاقتصادي الاحتوائي في حين أن الإنفاق علي الصحة أمر أساسي لتحسين النمو لصالح الطبقات الفقيرة في أفريقيا.

**14) Ayinde, & Yinusa (2016):**

**"Financial Development and Inclusive Growth in Nigeria: A Threshold Analysis"**

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاحتوائي في نيجيريا للفترة 1980-2013. وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الكمي. ومن المثير للاهتمام أن الدراسة وجدت

أيضًا أن تأثير التنمية المالية على النمو الاحتوائي يعتمد على مقياس الأولى حتى مستوى العتبة وليس ما بعده. ومن خلال اختبار السببية لجرانجر، فإن اتجاه السببية يكون من خلال النمو الاحتوائي وليس من خلال التنمية المالية؛ من خلال مقياس التعميق المالي. وفي حين وجدت الدراسة أن الانفتاح على التجارة والاستثمار الرأسمالي إما أن يكون منخفضًا أو مرتفعًا أمر مرغوب فيه للنمو الاحتوائي في نيجيريا، تكشف النتائج أيضًا أن مشاركة الحكومة في عمل الاقتصاد النيجيري والانفتاح المالي حساسان لنمط التنمية المالية. ومع التعميق المالي، يرتبط كلاهما سلبًا بالنمو الشامل، ولكن يرتبطان بشكل إيجابي بالنمو الشامل وعند النظر في التوسع المالي. ويشير هذا إلى أن تدخل الحكومة في أنشطة القطاع الخاص ضار عندما يكون من المفترض أن يتولى القطاع الخاص قيادة عملية التنمية المالية. ومع ذلك، فإن مشاركة الحكومة في ضمان المستوى المناسب من التوسع المالي، من خلال عمليات البنك المركزي، تنتج تأثيراً إيجابياً على النمو.

**15) Sherif (2014):**

**"Analyzing Strategies and Measures for Inclusive, Sustainable and Shared Growth: Egypt After the Uprisings."**

حاول هذه الورقة تقديم أهمية النمو الأخضر الشامل مع التركيز المباشر على آثار التنمية الاقتصادية وتأثيرها على البيئة. مع التركيز على مصر كحالة دراسية ومعالجة التداعيات الشديدة للثورتين المصريتين 25 يناير و30 يونيو من عام 2011 حتى الآن على الاقتصاد وما تحاول الحكومة القيام به للتعافي. وبينما تبحث في تدابير الإصلاح الاقتصادي الحالية التي تقدمها الحكومة المصرية، تقدم هذه الورقة عددًا من التدابير أو التوصيات التي يجب أخذها في الاعتبار أثناء صياغة السياسات وإذا تم تنفيذها فإنها ستسهل وتضمن مستقبلًا أكثر عدالة واستدامة لمصر.

**16) Albagoury (2016):**

**"Inclusive green growth in Africa: Ethiopia case study"**

توصلت الدراسة إلي أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر تمثل جوهر مفهوم النمو الاحتوائي الذي نادت به مؤخرا أهداف التنمية المستدامة في قمة ريو 2013، والذي يشير إلي تحقيق نمو اقتصادي مصحوب بتوزيع أكثر عدالة للفرص وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

**17) Anand, et al. (2015):**

**"Inclusive Growth: Measurement and Determinants"**

قامت الدراسة بتحليل وقياس محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في كل من الأسواق الناشئة والبلدان منخفضة الدخل، وتوصلت إلي ان استقرار الاقتصاد الكلي، ورأس المال البشري، والتغيرات الهيكلية هي الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي، في حين أن التغير التكنولوجي له تأثير أقل وضوحاً.

**18) Ghanem (2014):**

**Improving Regional and Rural "Development for Inclusive Growth in Egypt"**

تبحث الدراسة في كيفية جعل النمو الاقتصادي في مصر أكثر شمولية بالتركيز علي التنمية الريفية وتقليل الفوارق، حيث يعيش الأشخاص الين يعانون من فقر مدقع بمصر بالمناطق الريفية و83% منهم يعيشون في الصعيد، وتقترح الدراسة استراتيجية ثلاثية الأبعاد للتعامل مع التفاوتات الإقليمية وتقليل فوراق المناطق الريفية الحضرية، وهناك حاجه للانتقال لنظام أكثر شفافية وشمولية للتخطيط الاقتصادي وتخصيص النفقات العامة، حيث تتلقي المناطق الفقيرة والمتأخرة أقل من نصيبها العادل من الأموال العامة، فتحتاج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي للتحديث وجعلها أكثر مراعاة لاحتياجات سكان الريف ، وبناء نظام يعتمد علي الدعم النقدي المباشر، مثل الأنظمة المستخدمة في البرازيل والمكسيك، ضرورة التنمية الزراعية والتحديث والتركيز علي دعم صغار المزارعين للحد من الفقر الريفي.

**19) Abou Ali (2013):**

**"Measuring Inclusive Growth in Egypt 1991-2011"**

قامت الدراسة بقياس النمو الاقتصادي الاحتوائي في مصر خلال الفترة من (1991-2011) باستخدام دالة الفرص الاجتماعية والاعتماد علي طريقة (Mckinly, 2010) وقامت ببناء مؤشر مركب من (0-10) لقياسه، وهذا المؤشر يغطي بعدي النمو الشامل وهما تحقيق النمو المستدام في المجتمع الذ يولد الفرص الاقتصادية وضمان وصول هذه الفرص إلي جميع المواطنين والاستفادة من ثمارها، وحددت مكونات النمو الشامل وهي البنية الأساسية، والعمالة ، والعدالة في توزيع الدخل، والقدرات البشرية، واخيراً الحماية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلي أن مؤشر النمو

الاقتصادي الاحتوائي في مصر كان مرضياً عند حوالي 5.5 نقطة خلال الفترة من (2008-2011) وأن النمو يكون احتوائياً في الدولة عندما ترتفع دالة الفرص الاجتماعية حيث تعطي هذه الدالة وزناً اكبر للفقراء في المجتمع.

**Ranieri (2013) (20:**

**"Inclusive growth: Building up a concept"**

لقد برز مفهوم النمو الشامل إلى الضوء في سياق تحول يتكشف في الفكر التنموي بعيدا عن النظر إلى العدالة إما باعتبارها عبئا على النمو أو كنتيجة ثانوية للنمو الذي لا يبدأ إلا بعد فترة معينة يتم خلالها تجنبه لصالح النمو ومن أجل التوصل إلى فهم، وإن لم يكن بالإجماع، بأن النمو المقترن بالإنصاف ليس ممكنا فحسب، بل إن النمو والحد من الفقر وعدم المساواة يمكن أن يكونا مفيدين لبعضهما البعض. وكان هذا التحول نتيجة لتقدم الفكر التنموي الذي يرتكز إلى حد كبير على التجارب التنموية لتلك البلدان التي دخلت النصف الثاني من القرن العشرين خارج المجموعة المختارة من البلدان المتقدمة. وتضمنت العملية مجموعة من التطورات المتميزة والمترابطة إلى حد ما في فهم التفاعل بين النمو والفقر وعدم المساواة.

## 3. الإطار النظري

### 3.1 النمو الاحتوائي

ظهر النمو الاحتوائي في أدبيات التنمية الحديثة في إطار الانتقادات الموجهة لنموذج التنمية المبنى على قاعدة أثر التساقط لثمار النمو الاقتصادي (Trickle-down effect of growth)، وساد هذا الفكر في فترة الخمسينيات والستينيات، أيضاً السياسات المرتبطة بتوافق (إجماع) واشنطن التي طبقت خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات (حنفي، 2017).

- **المقصود بالنمو الاحتوائي وأهميته**

يعد النمو الاحتوائي "Inclusive Growth" مفهوما حديثا ويعد نموا قائما على مبدأ مشاركة كافة أطياف المجتمع في جهود التنمية وفى جني ثمارها بحيث يشعر به الجميع، فالنمو الاحتوائي يدمج ما بين معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة التوزيع. وتتلخص نتائج النمو الاحتوائي في عدة نقاط أهمها (Arévalo-Sánchez, et al., 2024):

1. تأمين فرص العمل للمواطنين لأنها أساس الشعور بالرضى والانتماء للمجتمع والشعور بالكرامة.
2. تساوي الفرص المتاحة للمرأة والرجل للمشاركة في النشاط الاقتصاد.
3. تمتع الفئات الفقيرة والمتوسطة بما يحقق من رخاء في بلدهم وهو أساس المساواة والرخاء المشترك.
4. اقتسام ثمار النمو، ليس فقط بين أبناء هذا الجيل، بل مع الأجيال القادمة أيضا.
5. يمكن للحكومة تقديم تأمين على الأجور للعمالة التي يتم تسريحها وتعمل في وظائف بديلة أقل أجرا، كما يمكنها إمداد أصحاب الأعمال بدعم الأجور لتعيين العمالة المسرحة.
6. انتهاج سياسات تتوسع في إتاحة التمويل للفقراء والطبقة الوسطى بما يساعدهم على جني ثمار التدفقات الرأسمالية الأجنبية، مع جمع الضرائب بشكل فعال.
7. يركز على اعتماد سياسات تعزز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لجميع طبقات المجتمع، من أجل تحقيق مزيد من المساواة في الفرص.
8. الاعتماد على التدريب التحويلي ومساعدة العمالة على التعافي من فقدان العمل، إذ تساعدهم على التكيف بصورة أسرع عند وقوع الصدمات الاقتصادية، وتجعل فترات البطالة الطويلة أقصر.

حيث عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) النمو الاحتوائي بأنه "النمو الاقتصادي الذي يمنح كل فئات المجتمع فرص الاستفادة من منافع النمو الاقتصادي" أو على أنه هو التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلى رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل، اي ضرورة أن يصل توزيع الدخل إلى كافة الفئات والمناطق الجغرافية بالإضافة إلى كيفية مشاركة الأفراد في عملية النمو (OECD, 2024).

كما عرفه البنك الدولي (World Bank)، بأنه "يشير إلى نمط وسرعة النمو والتي تتصف بالارتباط المتبادل والتي تخضع للتقييم بشكل آني، حيث تعتبر سرعة النمو في البنك مهمة بهدف التخلص من الفقر، إلا أنه ولضمان استدامة النمو في الأجل الطويل لابد من أن يكون النمو شاملا بكافة القطاعات وبخاصة فئة قوة العمل في السكان ويضمن هذا التعريف الربط بين البعد الجزئي

والكلي للنمو". ولكي يوصف النمو بأنه احتوائي يجب أن يحقق عددا من الشروط، منها (Ianchovichina,& Lundström, 2009):

- **المشاركة:** بأن يعمل هذا النمو على تشغيل الجزء الأكبر من القوة العاملة في أعمال منتجة وخاصة المستبعدين. وهذا لا يقتصر على طبقة الفقراء وإنما يتجاوزها إلى نطاق أوسع يمس كل الفئات التي كانت مستبعدة من عمليات النمو سواء كانوا أفراد أو قطاعات.
- **العدالة التوزيعية:** يجب أن يتضمن النمو توزيعا عادلا للموارد يعود بالفائدة على كل القطاعات الاقتصادية.
- **رفع إنتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية:** وخاصة الفئات المهمشة من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة إليها من تعليم وصحة وبيئُة تحتية، بالإضافة إلى وجود نظُم تطفل تحقيق العدالة الاجتماعية في الأجل القصير لعملية التنمية (Askarova, et al., 2021).

### 3.2 التأصيل النظري للنفقات الحكومية

من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر اداة مهمة من أدوات السياسة المالية الرئيسية للدولة. فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي وتطور الدولة. حيث ازدادت النفقات العامة للدولة مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الى الدولة المنتجة. نتيجة تأثير عدة اعتبارات منها، اتساع نطاق النفقات العامة ألنها اصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل الوطني، لم تعد هذه النفقات مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية، بل اصبحت اداة من ادوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، وإعادة توزيع الدخل وأخيرا في حجم التشغيل والدخل الوطني.

- **النفقات العامة الاجتماعية**

وفقًا لتاريخ الفكر الاقتصادي، فإن المدراس الاقتصادية المختلفة قد تباينت أراءها ونظرتها حول حجم ودور الانفاق الحكومي وطبيعة تأثيره على النشاط الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، فالمدرسة الكلاسيكية تتبنى فكرة وجود حرية اقتصادية وعدم التوسع في دور وحجم الحكومة مع ضرورة تشجيع القطاع الخاص حيث أن السياسة المالية عندهم تؤثر في جانب الطلب والذي ليس له أثر على الناتج والتشغيل بخلاف جانب العرض، واستمرت هذه النظرة حتى حدثت

أزمة الكساد الكبير وظهر الفكر الكينزي والذي يرى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي مما يحفز كلا من الناتج والتشغيل.

يُعرف الإنفاق العام بأنَّه المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام "الحكومة "، بهدف تحقيق النفع العام. كما يعتبر وسيلة إشباع الحاجات العامَّة، لذلك، احتل أهمية خاصة في نطاق دراسة المالية العامَّة. ومنها حصول الدولة على الإيرادات العامة بقصد تمويل النفقات العامَّة.

معظم المشكلات الاقتصادية في العالم هو نتاج عدم التوازن في تطبيق السياسات والنظم المالية وموازنتها لتؤمن للفرد، والمجتمع، والدولة الاستقرار الاقتصادي، والرفاهية والعدالة واشباع الحاجات. ونتيجة للأزمات التي مرت بها مصر خلال العقد الماضي والتي انعكست على البطالة بالزيادة، اتجهت مصر إلى تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي والتي من ضمنها إجراء ترشيد لجانب الانفاق العام بهدف إتاحة فرصة أكبر لقوى السوق والقطاع الخاص للتأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة مشاكله حيث يعتبر الاستثمار الخاص من العوامل المؤثرة في تحريك الاقتصاد وزيادة التشغيل (العلياوي، 2018).

لقد شهد الاقتصاد العالمي عدة صدمات كان سببها ظهور أزمات جديدة متتالية كالكساد، والبطالة، والتضخم، والكساد التضخمي مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة عملت على تشخيص أسباب هذه الازمات وطرق عالجها. ويقصد بالإنفاق الاجتماعي الحكومي "المصروفات والاستثمارات التي تنفقها الدول على المجالات الاجتماعية كالصحة والتعليم والإعانات والإسكان والتنمية الاجتماعية" (مهدي،2021).

- **مفهوم النفقات العامة**

احتلت دراسة النفقات العامة مركزاً اساسياً، بسبب أنها تطورات بالمستوي نفسه من التطور الذي مر به الفكر المالي والسياسة المالية، وللحكومة الكثير من الوسائل الهادفة الي اشباع الحاجات العامة ومن واجبها ان تقوم باتباع الوسائل الملائمة التي تستطيع عن طريقها ان تخصص الموارد الاقتصادية لإشباع تلك الحاجات ويتم ذلك عن طريق الإنفاق العام. وتعكس النفقات العامة دور الدولة في وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلي الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة وتطور مفهومها الذي اختلف في ظل الدولة المتدخلة عنه في الدولة الحارسة (الخطيب وشامية، 2016).

أما المفهوم الحديث للنفقات العامة يختلف عن المفهوم التقليدي وذلك نتيجة تعدد الأزمات الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين، ولجوئها إلي التدخل في الحياة الاقتصادية، فقد قامت الدولة الرأسمالية بالكثير من أوجه النشاط وخرجت من نطاق الدولة الحارسة إلي نطاق الدولة المتدخلة متأثرة بالفكر الكينزي، وبذلك أصبح الفكر المالي الحديث ينظر للنفقة العامة نظرة مختلفة، فهي نفقة إيجابية الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية ومالية وسياسية بجانب آثارها المالية (Ghazi, 2019). ويمكن إعطاء أكثر من مفهوم النفقة العامة:

- **التعريف الأول:** تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدى يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.
- **التعريف الثاني:** تعريف النفقة العامة بصورة رئيسية على أنها كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقه شخص عام لتلبية حاجة عامة (يسري، 2022).

**شكل (1):** الإنفاق الحكومي علي الصحة لكل فرد في مصر (بالأسعار الجارية للعملة المحلة)

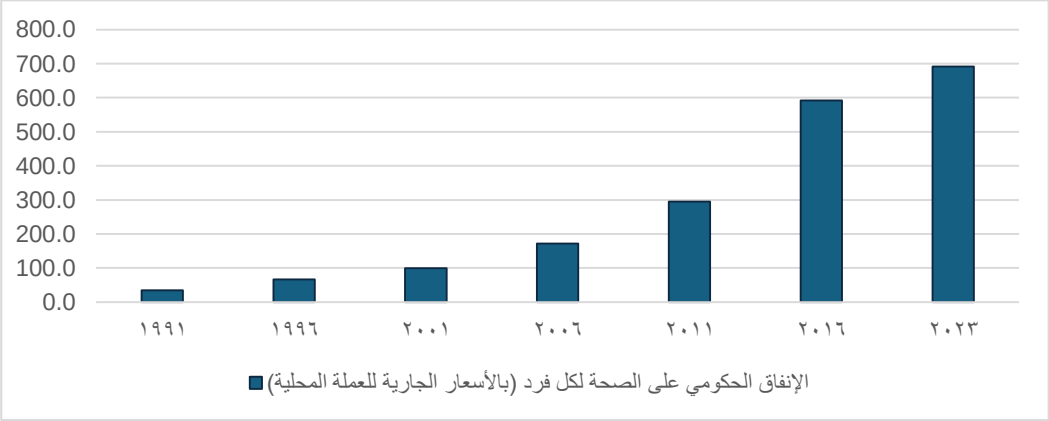


**المصدر:** بيانات البنك الدولي، لعام 2023

راي الباحثة في التحليل: يتضح من البيانات أن الإنفاق الحكومي على الصحة للفرد ارتفع بشكل مستمر، لكنه تفاوت من حيث معدل النمو من فترة لأخرى. شهدت فترات (1991-1996)، (2011-2016) أعلى نسب نمو، ربما بسبب برامج إصلاح أو اضطرابات سياسية دفعت الحكومات لتعزيز الجانب الاجتماعي. أما فترة (2016–2023) فرغم أنها الأعلى من حيث القيمة الاسمية، إلا أن النمو فيها كان الأبطأ، مما قد يعكس إما ضغوطًا اقتصادية داخلية أو تحولًا في نمط الإنفاق الصحي باتجاه نظم أكثر استهدافًا وكفاءة. وبذلك يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي على

الصحة للفرد في مصر يتجه صعودًا، لكنه لا ينمو بوتيرة مستقرة، بل يتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية متغيرة. لذا، فإن تحليل جودة هذا الإنفاق وتأثيره الفعلي على مؤشرات الصحة سيكون خطوة تالية ضرورية لفهم الأثر الحقيقي لهذا الاتجاه التصاعدي.

**جدول (1):** رؤية مصر 2030 للنمو الاحتوائي

| البند | ما تم تحقيقه |
|---|---|
| **النمو الاقتصادي** | • تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة، مع التركيز على تنويع الاقتصاد وزيادة تنافسيته.<br>• خفض معدلات البطالة من خلال توفير فرص عمل لائقة ومنتجة، خاصةً للشباب والنساء.<br>• زيادة مساهمة القطاعات غير التقليدية، مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا، في الناتج المحلي الإجمالي. |
| **العدالة الاجتماعية والاندماج** | • توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر احتياجًا.<br>• تمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج تدريبية وفرص عمل.<br>• تحسين جودة الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، في المناطق الريفية والحضرية. |
| **البنية التحتية والتنمية الحضرية** | • تنفيذ مشاريع كبرى في مجالات النقل والطاقة والإسكان، مثل العاصمة الإدارية الجديدة.<br>• تحسين البنية التحتية الرقمية لتعزيز التحول الرقمي في الخدمات الحكومية والاقتصاد. |
| **الحوكمة والإصلاح الإداري** | • تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال تطوير الأطر القانونية والمؤسسية.<br>• تحديث الجهاز الإداري للدولة لزيادة الكفاءة وتحسين تقديم الخدمات. |

**ما لايزال قيد التنفيذ:**

**جدول (2):** رؤية مصر 2023 تحت التنفيذ

| البند | ما تم تحقيقه |
|---|---|
| **تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً** | • زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات.<br>• تعزيز الابتكار والبحث العلمي لرفع إنتاجية الاقتصاد. |
| **تعزيز العدالة الاجتماعية** | • تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة.<br>• توسيع نطاق الشمول المالي ليشمل جميع فئات المجتمع |
| **الاستدامة البيئية** | • زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات الكربونية.<br>• تحسين إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي. |
| **تعزيز دور مصر الإقليمي والدولي** | • زيادة مساهمة مصر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية.<br>• الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية وتعزيز التعاون الإقليمي. |

## 4. نموذج الدراسة والبيانات

لتحقيق هدف الدراسة وهو قياس الأثر طويل وقصير الأجل للنفقات الحكومية الاجتماعية على النمو الاحتوائي في مصر، فسيتم الاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية لمصر خلال الفترة من (2021-1991) بإجمالي 31 مشاهدة سنوية، والتي تم الحصول عليها من العديد من المنظمات الدولية المختلفة كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها، وقد تم اختيار تلك العينة بناء على مدى توافر البيانات. والآن على أساس الأدبيات السابقة وفرضية الدراسة، فسيتم الاعتماد على النموذج العام التالي في الشكل الخطى لتوضيح العلاقة بين النفقات الحكومية الاجتماعية والنمو الاحتوائي:

$$IG_t = \beta_0 + \beta_1 SGE_t + \beta_2 GNI_t + \beta_3 TO_t + \beta_4 FD_t + \beta_5 FDI_t + \beta_6 U_t + \varepsilon_t \quad (1)$$

حيث $(IG_t)$ تمثل مستوى النمو الاحتوائي في مصر في الزمن $t$، حيث $(t=1, 2,\ldots,n)$، أما $(\beta_1)$ فيمثل معامل انحدار المتغير المستقل المستهدف هنا وهو مستوى النفقات الحكومية الاجتماعية $(SGE_t)$، بينما باقي المعاملات من $(\beta_2)$ حتى $(\beta_6)$ فتعبر عن معاملات انحدار المتغيرات الضابطة والمتمثلة في نمو الدخل القومي $(GNI_t)$، والانفتاح التجاري $(TO_t)$، والعمق المالي $(FD_t)$، والاستثمار الأجنبي المباشر $(FDI_t)$، وأخيراً معدل البطالة $(U_t)$. أما $(\beta_0)$ فتعبر عن معامل انحدار الجزء الثابت، $(\varepsilon_t)$ تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة.

وهنا من الناحية النظرية، من المتوقع أن يؤدي زيادة مستوي النفقات الحكومية الاجتماعية إلى زيادة مستوي النمو الاحتوائي في مصر، لأن هذا الانفاق موجه لمعالجه أوجه قصور النمو الاقتصادي التقليدي، وذلك من خلال توجيه هذا الانفاق لتمكين الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع من المساهمة في عملية النمو الاقتصادي والاستفادة من قطف ثماره. وقد يكون ذلك من خلال توجيه الانفاق الحكومي علي تحسين برامج التعليم والصحة وتنمية مستوي البشر، لرفع مستوي كفاءة الفئات الفقيرة للمستوي المطلوب التي تمكنهم من المشاركة في عملية التنمية، أو من خلال برامج التحويلات الحكومية (كالإعانات والمنح) لإعادة توجيه ثمار التنمية لصالح هذه الفئات. ومن ثم نتوقع ان يكون إشارة المعامل $(\beta_1)$ موجبة.

وهنا تم التعبير عن النمو الاحتوائي من خلال مؤشر مركب يتراوح قيمته من صفر إلى 100، حيث كلما ارتفع قيمة المؤشر دل ذلك علي زيادة مستوي النمو الاحتوائي. وقد تم الحصول عليه

من دارسة EL-Azhary (2010)، ودراسة عبد الحليم & رضوان (2023). أما بالنسبة للنفقات الحكومية الاجتماعية، فتم قياسه بمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي علي أبعاد التعليم، والصحة، والإعانات والتحويلات الأخرى وذلك بالأسعار الجارية للعملة المحلية، والتي تم حسابها بواسطة الباحثة بالاعتماد علي مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. وسبب التركيز على هذه النفقات بالذات لأنها الأكثر ارتباطا ببرامج النمو الاحتوائي.

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة: فتم استخدام مؤشر نمو إجمالي الدخل القومي (% سنوياً)، للتعبير عن مستوي الدخل. ومؤشر التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)، كبروكسي للانفتاح التجاري. ومؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، كأفضل بركسي للتعبير عن مستوي العمق المالي. ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، للتعبير عن الاستثمارات الأجنبية الوافدة. وأخيراً مؤشر بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة). وقد تم الحصول عليهم من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

## 5. المنهجية

سوف تستخدم الدراسة الحالية في تحليل السلاسل الزمنية واستقصاء الأثر الديناميكي طويل الأجل للنفقات الحكومية الاجتماعية على النمو الاحتوائي في مصر، على التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach والمبنى على استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة.

وهنا لإجراء التكامل المشترك بين المتغيرات طبقاً لمنهج ARDL نقوم أولاً باختبار ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي التكامل المشترك وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) (المعادلة 2)، وذلك عن طريق مقارنة قيمة $F$ المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة critical bounds. فإذا كانت قيمة $F$ المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية ففي هذه الحالة يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل؛ أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وعلى النقيض من ذلك، إذا كانت قيمة $F$ المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية، ففي هذه الحالة يتم قبول الفرض العدمي الذى يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة $F$ المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والأدنى، ففي

هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة بمعنى عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

$$\Delta IG_t = \alpha_i + \varphi_i IG_{t-1} + \delta_i^* SGE_t + \theta_i^* GNI_t + \gamma_i^* TO_t + \vartheta_i^* FD_t + \eta_i^* FDI_t + \phi_i^* U_t + \sum_{j=1}^{m} \beta_j^{**} IG_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{m} \delta_j^{**} GNI_{t-1} + \sum_{j=0}^{m} \theta_j^{**} TO_{t-1} + \sum_{j=0}^{m} \gamma_j^{**} FD_{t-1} + \sum_{j=0}^{m} \eta_j^{**} FDI_{t-1} + \sum_{j=0}^{m} \phi_j^{**} U_{t-1} + \mu_t$$

ويوضح الجدول (1) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة كما يلى:

**Table 1.** *Bounds testing results*:

| *Regressors: (k = 6)* | | | *F-statistic* |
|---|---|---|---|
| $IG_t = (GE_t, GNI_t, TO_t, FD_t, FDI_t, U_t)$, ARDL *(2, 0, 1, 2, 2, 1, 0)* | | | 13.552*** |
| Significant level | **Critical values bound** | | |
| | Lower Critical Bounds (LCB) | Upper Critical Bounds (UCB) | |
| 10% | 2.254 | 3.388 | |
| 5% | 2.685 | 3.960 | |
| 1% | 3.713 | 5.326 | |

***Note***: - *** indicate significance at 1%. – *K* indicate to No. of independent variables

ويتبين من النتائج الموضحة أعلاه أن قيمة إحصاء ($F$) المحسوبة لنموذج الدراسة يفوق قيمة الحد الأعلى الجدولية (UCB) المناظرة، ومن ثم يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بما يفيد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين النفقات الحكومية الاجتماعية وغيرها من المحددات وبين النمو الاحتوائي في مصر. أي هناك علاقة تكامل مشترك عند مستوى 1%. ونتيجة لذلك يمكننا إكمال التحليل للحصول على مقدرات المعلمات طويلة وقصيرة الأجل.

ونظراً لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة طويلة الأجل للمعادلتين بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ ويتم ذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة $\varepsilon_{t-1}$ التى يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل. حيث نموذج

تصحيح الخطأ (ECM) له أهميتين، الأول أنه يقدر معاملات الأجل القصير، بينما الثاني هو حد تصحيح الخطأ (ECT) الذى يتمثل في معامل γ فى المعادلة السابقة، وهو يقيس سرعة تعديل الاختلال فى التوازن من الأجل القصير بإتجاه التوازن فى الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون معنوياً وسالباً حتى يُقدم دليلاً على استقرار العلاقة في الأجل الطويل (أي أن ألية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج).

## 6. التحليل القياسي والنتائج

قبل تقدير نموذج الدراسة فقد تم التحقق من مدي سكون متغيرات الدراسة وأنه لا يوجد أي متغير ساكن عند الفرق الثاني I(2)، وأن المتغيرات ساكنة عند المستوى والفرق الأول معاً، أي أن المتغيرات مزيج من I(0)، I(1)، مما يدعم أكثر استخدام تقنية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL). كذلك تم التحقق من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من مشاكل القياس المختلفة، وذلك باستخدام الاختبارات التشخيصية المختلفة. وترتيباً على نتائج هذه الاختبارات تم اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذه النموذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل كما بالجدول (3).

**Table 3.** *Social Government Expenditures and inclusive growth in Egypt: Long-run relationship and Error correction model*

**Dependent Variable:** *Inclusive Growth (IG)*
***Method:*** *ARDL with HAC standard errors*
***Model selection method:*** *Adjusted R-squared*

| Variable | *Coefficient* | *Std. Error* | *t-Statistic* | *Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| **Long-run coefficients:** | | | | |
| ***Social Government Expenditures (SGE)*** | **2.980686** | **0.8146** | **3.65903** | **0.004*** ** |
| *GNI growth (GNI)* | 2.444010 | 0.3684 | 6.63462 | 0.000*** |
| *Trade Openness (TO)* | 0.429638 | 0.0523 | 8.21945 | 0.000*** |
| *Financial Depth (FD)* | 0.327104 | 0.0350 | 9.33987 | 0.000*** |
| *FDI, net inflows (FDI)* | -2.06e-09 | 0.0000 | -8.70360 | 0.000*** |
| *Unemployment (U)* | 0.353644 | 0.1754 | 2.01587 | 0.069* |
| *Constant* | 0.253905 | 6.8324 | 0.03716 | 0.971 |
| **Error correction coefficient:** | | | | |
| ECM(-1) | -0.870833 | 0.0654 | -13.319 | 0.000*** |
| **Short-run coefficients** | | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| *Inclusive Growth (IG)(-1)* | -0.870833 | 0.1215 | -7.16969 | 0.000*** |
| ***Social Government Expenditures (SGE)*** | **2.595680** | **0.7759** | **3.34519** | **0.007*** ** |
| *GNI growth (GNI)* | 2.128325 | 0.3702 | 5.74848 | 0.000*** |
| *Trade Openness (TO)* | 0.374143 | 0.0677 | 5.52508 | 0.000*** |
| *Financial Depth (FD)* | 0.284853 | 0.0562 | 5.06881 | 0.000*** |
| *FDI, net inflows (FDI)* | -1.79e-09 | 0.0000 | -6.46850 | 0.000*** |
| *Unemployment (U)* | 0.307965 | 0.2341 | 1.31551 | 0.215 |
| *Constant* | 0.221109 | 6.6296 | 0.03335 | 0.974 |

***Note*:** - ***, ** indicate significance at 1% and 5% respectively.

وهنا يتضح من الجدول وجود تأثير إيجابي لنصيب الفرد من النفقات الحكومية الاجتماعية على مستوي النمو الاحتوائي في مصر في الأجلين الطويل والقصير. فطبقاً لمعامل الانحدار، يؤدي زيادة لوغاريتم نصيب الفرد من النفقات الحكومية الاجتماعية بجنيه واحد إلى زيادة مستوي النمو الاحتوائي بمقدار 2.981 درجة في الأجل الطويل، 2.596 درجة في الأجل القصير. وتتفق هذه النتيجة بذلك مع فرضية الدراسة ومصفوفة الارتباط، فزيادة النفقات الحكومية الاجتماعية يمكن الحكومة المصرية من زيادة الدعم والمنح والتحويلات الحكومية إلى الطبقات الفقيرة المهمشة، وزيادة إنفاقها على برامج التعليم والصحة وغيرها من البرامج التي تهدف إلى زيادة دمج الفئات الفقيرة والمهمشة في عملية النمو الاقتصادي للاستفادة من قطف ثماره. كما نلاحظ أن تأثير النفقات الحكومية الاجتماعية على النمو الاحتوائي في الأجل الطويل أكبر من تأثيره في الأجل القصير، مما يوضح ان هذا الانفاق الحكومي يُحدث تغييرات هيكلية في عملية النمو الاقتصادي تظهر أثرها على المدي الطويل، مثل التوسع في برامج التعليم والصحة، والتي تمكن الفئات المهمشة والفقيرة من تطوير قدراتها والاندماج في عملية النمو الاقتصادي، ولكن على المدي الطويل.

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة؛ نجد أن نتائجها متفقة مع النظرية الاقتصادية ومصفوفة الارتباط أيضاً، فنجد تأثير إيجابي لنمو الدخل القومي، والانفتاح التجاري، والتنمية المالية على مستوي النمو الاحتوائي في مصر. في المقابل نجد تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاحتوائي بمصر، مما يؤكد على فرضية ان الاستثمارات الأجنبية التي تأتي إلى الدول النامية تكون متحيزة للمهارات العالية، وبالتالي فهي تستبعد الفئات الفقيرة والمهمشة قليلة المهارات والقدرات في التوظف في مشاريعها. بينما لم يكن لمستوي البطالة أي تأثير على مستوي النمو الاحتوائي في مصر بالأجل الطويل.

وبالنسبة لنتائج الأجل القصير فلم تختلف عن نتائج الاجل الطويل، وإن كان تأثير الأجل القصير أقل نسبياً، مما يدل على كافة المتغيرات الضابطة تُحدث تغييرات هيكلية في الاقتصاد يظهر أثرها بوضوح على المدي الطويل. كما نجد تأثير سلبي للنمو الاحتوائي في السنة السابقة علي النمو الاحتوائي في السنة الحالية، مما يُشير لحدوث اتجاه عام هابط للنمو الاحتوائي بمصر. وأخيراً يتضح أن معامل تصحيح الخطأ ECM (-1) جاء معنوياً وسالباً، مما يدل على أن ألية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، أي هناك استقرار في العلاقة بين الأجلين القصير والطويل.

## 7. الاستنتاجات والتوصيات

استهدفت الدراسة الحالية قياس الأثر طويل وقصير الأجل للنفقات الحكومية الاجتماعية على النمو الاحتوائي في مصر، بمعني دراسة وتقييم مدى فعالية هذه النفقات فى جعل النمو الاقتصادي قادر علي تمكين جميع طبقات المجتمع من المشاركة والاستفادة من عوائده، مع خفض معدلات الفقر، وتحقيق عدالة توزيع ثمار التنمية بين قطاعات الاقتصاد والمجتمع، وهذا لا يقتصر علي الجيل الحالي فقط، بل يمتد لتحقيق العدالة بين الأجيال القادمة أيضاً. فستعتمد الدراسة التطبيقية في تحقيق ذلك على بيانات سلاسل زمنية سنوية لمصر خلال الفترة من (1991-2021) بإجمالي 31 مشاهدة سنوية.

وباستخدام منهجية التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود والمبنى على استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء (ARDL). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ودالة إحصائيًا بين نصيب الفرد من النفقات الحكومية الاجتماعية ومستوى النمو الاحتوائي في مصر سواء على المدى القصير أو الطويل، مما يدل على دور هذه النفقات في تعزيز النمو الشامل للفئات كافة. كما أن العلاقة السلبية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاحتوائي تعكس أن هذه الاستثمارات لا تترجم بالضرورة إلى مشاركة أوسع في النمو الاقتصادي، وربما تتركز في قطاعات لا تستوعب الفئات المهمشة، كما أن ارتفاع معدل البطالة يؤثر سلبًا على النمو الاحتوائي، خصوصًا بين الفئات المهمشة والفقيرة التي لا تمتلك مقومات الوصول لسوق العمل، مما يتطلب تدخلًا مباشرًا من الدولة تؤكد النتائج أهمية السياسات المالية والنقدية في دعم النمو الاحتوائي، من خلال توجيه أدواتها لتعزيز الإنفاق الاجتماعي وتحقيق التوازن في توزيع ثمار النمو.

وبالتالي توصي الدراسة بزيادة مخصصات الإنفاق على الصحة والدعم المباشر للفئات الفقيرة، باعتبارها الأكثر فاعلية في دعم النمو الاحتوائي وتمكين الفئات المهمشة من الاندماج في العملية الإنتاجية. إصلاح نظام التعليم بشكل هيكلي وجذري، بحيث يضمن تحسين جودة المخرجات التعليمية وتعزيز المهارات المطلوبة لسوق العمل، حتى يصبح التعليم أداة فعالة لتحقيق النمو الاحتوائي. كذلك إعادة هيكلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استهداف قطاعات ذات قدرة تشغيلية عالية للفقراء، وربط الحوافز الاستثمارية بتوفير فرص عمل لائقة وشاملة. وكذلك تبني سياسات تشغيل نشطة تعتمد على تشجيع ريادة الأعمال، ودعم المشروعات الصغيرة، وتوفير التدريب المهني المرتبط بسوق العمل، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة. وأخيراً، توسيع برامج الحماية الاجتماعية وتوجيه الدعم نحو الفئات المستحقة فعليًا، مع مراجعة آليات الاستهداف لضمان الكفاءة والعدالة في التوزيع. تعزيز الحوكمة والشفافية في تخصيص الإنفاق الحكومي وتقييم أثره بانتظام، بما يضمن توجيهه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو المستدام.

# المراجع

## 1) المراجع باللغة العربية


العلياوي، رضا صاحب أبو حمد & الخالدي، غدير جواد كاظم (2018). "النفقات الاجتماعية وأثرها في النمو الاقتصادي في العراق". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 15، ع 2، 1 - 27.

المولى معيوف الحباشنة & فضل، ف. (2017). الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990م-2015م. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 47(4)، 73-98.

حنفي، ش. (2017). النمو الاحتوائي. المجلة الاجتماعية القومية، 54(1)، 99-128.

داود، ياسر ابراهيم محمد عبد العظيم & عصام، احمد البدرى (2023). محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية). 52-1.

سمير أبو الفتوح يوسف & أحمد (2023). الاقتصاد المصري نحو التحول للاقتصاد الأخضر في ظل النمو الاحتوائي الفترة 2015-2019. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة. (1)53، 248-199.

سويد، سالم (2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990 – 2014. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 17(16).

معن، ر. ا. ا & رمضان، السيد احمد (2020). محددات النمو الاحتوائي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري .التجارة والتمويل (1)40، 328-285.

محمد، بوبكر & هجيرة، مكاوي (2021). تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.- مجلة دفاتر بوادكس. 10(1)، 199-218.

مهدي، بشير حزام & بن ميمون، محمد (2021). دور الحوكمة في تفسير العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي الحكومي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 1996-2016. Journal of Economic Administrative & Legal Sciences, 5(15).


## 2) المراجع باللغة الإ ٠ بليزية


Abou-Ali, S., & Abou-Ali, H.( 2013)Trends in inclusive growth in Egypt 1991-2011.

Albagoury, S. (2016). Inclusive green growth in Africa: Ethiopia case study. University Library of Munich, Germany.

Anand, R., Mishra, M. S., & Peiris, M. S. J. (2013). Inclusive growth: Measurement and determinants. International Monetary Fund.

Arévalo-Sánchez, I., Heisey, J., Chaudhary, S., Clay, T., Strokova, V., Vasudeva Dutta, P., & Andrews, C. (2024). *The State of Economic Inclusion Report 2024: Pathways to scale*. World Bank.

Askarova, M., Saddulaev, T., & Radjabov, B. (2021). Possibilities and challenges of inclusive economic growth in countries. In E3S Web of Conferences (Vol. 244, p. 10039). EDP Sciences.

Ayinde To & Yinus OG. (2016). Financial Development and Inclusive Growth in Nigeria: A Threshold Analysis. Acta Universitatis Danubius (AUDCE, No. 12 (5).

Bakary, D., Galindo-Rueda, F., & Raggl, A. (2021). Digital drivers of inclusive growth in Africa and Latin America and the Caribbean. In OECD (Ed.), *Development Co-operation Report 2021: Shaping a just digital transformation* (pp. 147–165). OECD Publishing.

Elshawarby, S. (2017). Inclusive Growth and Forward-Looking Macroeconomic policies. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, 25(1).

Ghanem, H. (2014). Improving regional and rural development for inclusive growth in Egypt. Brookings Global Working Paper Series.

Ghazi, K. T., & Semo, F. R. (2019). أثر الانفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق: في المدة 2006-2017. Koya University Journal of Humanities and Social Sciences, 2(2), 152-165.

Ianchovichina, E., & Lundström, S. (2009). Inclusive growth analytics: Framework and application. World Bank Policy Research Working Paper, (4851).

Jalles, J. T. (2020). The volatility impact of social expenditure's cyclicality in advanced economies. Economic Analysis and Policy, 66, 26-40.

Jarvis, C. J., Pierre, G., Baduel, B., Fayad, D., de Keyserling, A., Sarr, B., & Sumlinski, M. A. (2021). *Economic governance reforms to support*

*inclusive growth in the Middle East, North Africa, and Central Asia* (Departmental Paper No. 2021/001). International Monetary Fund.

Klasen, S. (2010). Measuring and monitoring inclusive growth: Multiple definitions, open questions, and some constructive proposals.

Omar, N. (2018). Measuring inclusive growth in Egypt over a decade. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, 26(1).

Ranieri, R., & Almeida Ramos, R. (2013). Inclusive growth: Building up a concept (No. 104). Working paper.

Sherif, S, F. (2016). Inclusive Green Growth and Sustainability in Egypt. Journal of Management Research. Sadat Academy for Administrative Sciences- Center for Research. Consultation and Development. Volume32. Issue.

Weber, M., & Chaiechi, T. (2022). Fiscal implications–inclusive growth and climate change resilience: a scoping study of existing policy in selected ASEAN countries. Community Empowerment, Sustainable Cities, and Transformative Economies, 587-604.

World Bank. (2009). What is Inclusive Growth? Washington DC: World Bank.

**Abstract:**

The thesis aimed to analyze the role played by socially oriented government expenditures in promoting inclusive economic growth in Egypt. This growth is not limited to achieving high growth rates, but also extends its impact to various segments of society, particularly vulnerable and marginalized groups. The study relied on a quantitative and analytical approach, through a time series analysis of government expenditure data.on government expenditures on the education, health, and social protection sectors over the period (1991-2023) and linking them to indicators of economic growth and indicators of poverty and inequality, econometric models, such as the autoregressive lag model (ARDL), were also used. To examine the causal and directional relationship between the variables. The results also showed a statistically significant positive relationship between government social expenditures and inclusive growth, as these expenditures contributed to improving human capital levels, narrowing the income distribution gap, and increasing economic participation opportunities for disadvantaged groups. However, the results indicated that the efficiency of allocating these expenditures remains limited, and that the positive impact of expenditures is conditional on the degree of transparency and good governance in implementing fiscal policies. The thesis recommends adopting a sustainable expansionary fiscal strategy that focuses on social sectors, while strengthening targeting and impact evaluation mechanisms. we aim to ensure social justice and promote comprehensive and sustainable development in Egypt.

**Keywords:** government social expenditures, inclusive growth, ARDL model.